

# كتاب شرح الفقه الأكبر

المتن المنسوب إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي  
المتوفى سنة خمسين ومائة، والشرح لإمام المتكلمين ومصحيح عقائد  
المسلمين علم الهدى رئيس أهل السنة أبي منصور محمد بن محمد بن  
محمود الخنفي الماتريدي السمرقندي صاحب التصانيف الجليلة المتوفى  
سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، تفهه على أبي بكر أحمد  
الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد رحمهم الله، جمع فيه بين  
الكلام والشرعة وأتقن المسائل وأوضحها غاية الإيضاح، تعتمد الله  
بالرحمة والرضوان.



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ایران

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو حنيفة رحمه الله: الحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، توحيدًا ومعجيدًا وعقيدة وحقيقة وشرعة، والحمد لله مستحق الحمد قبل عباده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

أما بعد! قال أبو منصور الماتريدي رحمه الله: قد سألتوني - أكرمكم الله بالتقوى - أن أشرح لكم الفقه الأكبر الذي ينسب إلى أبي حنيفة رحمه الله بأمايد صحيحة، فأجبت إلى ملتئمتكم بعون الله وحسن توفيقه إنه هو المعين الموفق، قال أبو حنيفة رحمه الله: (لا نكفر أحدًا بذنوب ولا ننفي أحدًا من الإيمان) قال الفقيه رحمه الله: هذه مسألة تختلف فيها.

قالت الخوارج: إذا ارتكب الإنسان كبيرة من الكبائر فإنه يكفر ويزول عنه الإيمان، وقالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وقالت القسرية والمعتزلة: يخرج بها من الإيمان ولا يدخل في الكفر ويكون بين الكفر والإيمان؛ فإذا تاب إلى الله ورجع عنها فإنه يدخل في حيز الإيمان قبل الموت، وإذا مات قبل أن يتوب منها دخل في حيز الكفر ويخلد في النار، واحتجت بقوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَعِزَّاهُ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا»<sup>(١)</sup> أخبر الله تعالى أنه يخلد في النار، والخلود المقطوع إنها هو للكافر، إلا أنا نقول لهم: إنها قلتم واحتججتم بهذه الآية لو غادتكم وخالفتمكم الإجماع، فلم تساعدكم السعادة لاتبعتم وما ابتدعتم، وما خالفتم الصحابة ومن بعدهم من أهل التفسير: أجمعوا على أن المراد بالآية استحلال القتل، وهكذا قال ابن عباس رحمه الله.

وهو ترجمان القرآن، وعلى هذا إنا لا نسلم أن الخلود يعبر به عن الأبد، وإنما يعبر به عن طول الزمان، وقد اجتمعت على هذا أرباب اللسان وأصحاب البيان لأنه يقال: أدخل فلان في الحبس إذا طال حبسه فيه، وقال الله تعالى خبراً عن بلعام: ﴿وَلَيْكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> أي مال إليها واطمأن بها.

فإن قيل: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث آخر: «يَبَيِّنُ الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ تَرْكُ الصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup> قلنا: تأويل الخبر كتأويل الآية على ما بيناه، ومن الدليل على أن الإيمان لا يرفع بالكبيرة قول الله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَ كُفْرًا فَاسِقٌ فَنُفِرْ فَتَيَّبُوا﴾<sup>(٤)</sup> أمر بالتبث في نأ الفاسق؛ فلو صار كافراً انتهى عن قبول شهادته، وحديث ماعز بن مالك أيضاً حجة حين أقر بالزنا بين يدي رسول الله ﷺ؛ فلو صار مرتدّاً لأمر بقتله أو استرجعه إلى الإسلام، والمعنى فيه هو أن الإيمان محله القلب، والمعاصي محلها الأعضاء، وهما في محلين مختلفين فلا يتناهيان.

وقوله: إنا نأمر بالمعروف وننهي عن المنكر، هذه مسألة بيننا وبين المجبرة فيها خلاف؛ لأنها لا ترى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واحتجت بقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَضَيْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup> قلنا: الآية في نفي المضرة وبه نقول: إن

(١) الأعراف: ١٧٦.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ح (٣٣٤٨) من طريق محمد بن أبي داود، عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك به، وقال: «لم يروه عن أبي جعفر الرازي إلا هاشم بن القاسم، تفرد به محمد بن أبي داود». اهـ. وقال المهتمّي في الجمع (٢٦/٢): «رجاله موثقون إلا محمد بن أبي داود فإنه لم أجده من ترجمه، وقد ذكر ابن حبان في الثقات: محمد بن أبي داود البغدادي، فلا أدري هو هذا أم لا». اهـ. وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (١٤٨/٢): «مثل الدارقطني في العمل به فقال: رواه أبو النضر عن أبي جعفر عن الربيع موصولاً، وخالفه علي بن الجعد نرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسلًا، وهو أشبه بالصواب». اهـ.

(٣) أخرجه مسلم ح (٨٢)، والترمذي ح (٢١١٨) من حديث جابر بن عبد الله، والنسائي للترمذي.

(٤) الحجرات: ٦.

(٥) المائدة: ١٠٥.

مضرة المعصية لا تعدو عن العاصي كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَرَوْا زُرَّةً وَزَرَ  
 أُخْرَى﴾<sup>(١)</sup> وإلها وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد عرف بأية أخرى  
 وهي قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ  
 عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَمَا أَخْطَأَكَ  
 لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»<sup>(٣)</sup>، هذه مسألة بيننا وبين القدرية والمعتزلة فيها خلاف، وهو  
 أنها بنفيان إرادة الله ومشيته عن فعل العبد إذا كان معصية، فقالوا: إن معصية  
 العاصي وكفر الكافر ليسا بمشيئة الله وإرادته؛ لأنه لو أراد معصية العاصي وكفر  
 الكافر ثم ذهب عليها كان ذلك جوراً منه، وحاشا أن يوصف الله بالجور  
 والظلم، ومن هذا يسموننا أهل الجور، ويسمون أنفسهم: أهل العدل، قلنا: هذا  
 من سخافتكم وخرافتكم وجراتكم على الله تعالى، وقلة عقلكم وعدم فهمكم؛  
 حيث غلبتم إرادة المخلوق على إرادة الخالق، وحاشا أن تغلب إرادة المخلوق  
 على إرادة الخالق، بل إرادته غالبة ومشيته نافذة، ولا يكون بإرادته معصية  
 العاصي وكفر الكافر جائزاً؛ لأنه بينهم طريق الهداية والضلالة ويحدث لهم  
 الاستطاعة ساعة فساعة، وليس لهم أن يعرفوا حقيقة الإرادة إذ لو عرفوها  
 لكاثروا أمثاله، وحاشا أن يوصف الرب جلّت قدرته بالأمثال، ثم المذهب  
 الصحيح - وهو مذهب أهل السنة والجماعة - أن أفعال العباد على نوعين: منها  
 ما هو طاعة ومنها ما هو معصية؛ فالطاعة والمعصية بهذا كله دون رضاه وأمره.  
 فإن قيل: ما معنى قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ

(١) الأنعام: ١٦٤.

(٢) آل عمران: ١٠٤.

(٣) أخرجه أبو داود ح (٤٦٩٩)، وابن ماجه ح (٧٧)، وصححه ابن حبان ح (٧٢٧) من حديث

زيد بن ثابت.

مِنْ مَسِيئَةٍ قَبْلَ تَقْيِيلِكَ»<sup>(١)</sup> قلنا: معناه ألا يضاف الشر إلى الله عند الانفراد مراعاة للأدب وإن كان حصول ذلك من العبد بتخليق الله إياه، وذلك لأن الإضافة على نوعين: إضافة تحقيق وإضافة تكريم؛ فإضافة التحقيق مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَوْمَئِذٍ الشَّهِيدُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٢)</sup> وإضافة التكريم مثل قوله تعالى: ﴿بَيْتَ اللَّهِ﴾ و﴿ثَاقَةَ اللَّهِ﴾؛ فالطاعة والمعصية خارجتان عن إضافة التحقيق لأن ذلك مذهب المجبرة، وبقيت إضافة التكريم؛ فالطاعة مكرمة مرضية جاز أن تضاف إلى الله تعالى عند الانفراد؛ فيقال: الخير من الله، والشر ليس من محل الإكرام عند الانضياف إلى الله عند الانفراد، ولكنه يضاف إلى الله عند الجملة كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن أشكل هذا عليك في الأفعال فاعتبره بالأعيان أنه لا يقال: يا خالق الخنازير والحيات والعقارب مراعاة للأدب، ولكنه يقال: خالق كل شيء. قوله: (ولا نبرأ من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ) هذا بيننا وبين الرابطة فيه خلاف، إنهم يبرءون عن الصحابة إلا عن علي رضي الله عنه، فيرد عليهم بقوله ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنَّجْمِ يَأْتِيهِمُ الْفَتْحُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا»، والأخبار في فضائل

(١) النساء: ٧٩.

(٢) الحديد: ١٠.

(٣) النساء: ٢٨.

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢ / ١١)، وابن حزم في الأحكام (٦ / ٨٢) من طريق سلام بن سليم عن الحارث بن حصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً به وقال ابن عبد البر: «هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن حصين مجهول». اهـ وقال ابن حزم: «هذه رواية ساقطة، أبر سفيان ضعيف، والحارث بن حصين هذا هو أبو وهب الثقفي، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك». اهـ وقد روي من حديث جماعة من الصحابة غير جابر، وأسانيدها كلها وأنها لا يصح منها شيء، ننظر في التلخيص الخبير (٤ / ١٩١).

المصحابة كثيرة يطول ذكرها ها هنا.

قوله: (ولا نتوالى أحداً دون أحد) هذا بيننا وبين الشيعة، أنها نوالت علينا فحسب، وهذا قريب من مذهب الرافضة أيضاً، وقد بينا حساده.

قوله: (أن نرد أمر عثمان وعلي إلى الله وهو عالم السر والخفيات) ولم يُرد بهذا الشك في أمرها ولكنه أخذ أسلم الطرق، وإن أسلمها أن نكف ألسنتنا عنهم كما كف الله سيوفنا عن تلك الفتنة.

قال أبو حنيفة رحمه الله: (الفقه في الدين أفضل من الفقه في العلم) لأن الفقه في الدين أصل والفقه في العلم فرع، وفصل الأصل على الفرع معلوم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾<sup>(١)</sup> ولا شك أن العبد أولاً يلزمه الإسلام لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>(٢)</sup> أي ليوحدون، ثم العلم يبنى على الدين فصار الدين هو التوحيد والعلم هو الديانة يعني الشرائع، وهو بعد التوحيد، ثم الدين عقد على الصواب والديانة سيرة على الصواب.

قال أبو مطيع رحمه الله: قلت لأبي حنيفة رحمه الله: أخبرني عن أفضل الفقه - يعني عن أفضل الفقه بعد الفقه - فأجاب أبو حنيفة رحمه الله قال: (يتعلم الرجل الإيمان) أي أحكام الإيمان والثبات عليه يعني بعلم الحال العلم الذي هو عليه من الشريعة، وهو أن يعرف العبد نفسه على أي حال هو فيكون مستعداً لإتيان ملك الموت عليه، وعن هذا قال عليه السلام: «طَلَبُ الْعِلْمِ قَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ

قال البزار كما في جامع بيان العلم (٢/٩٠): هذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله. وقال ابن حزم في الأحكام (٥/٦٤): هذا الحديث باطل مكذوب من توليد أهل الفسق. اهـ.

(١) آل عمران: ١٩.

(٢) البقرات: ٥٦.

وَمُسْلِمَةٌ»<sup>(١)</sup> أراد به الحال والحالة التي يكون فيها عاملاً أي عاملاً عالمًا، وفقهها طالبًا فيعرف نفسه، وقال الشيخ أيضًا: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ»<sup>(٢)</sup>، والشرائع والسنن أراد بهما الحلال والحرام.

(١) أخرجه ابن ماجه ح (٢٢٤) من حديث أنس، وليس عنده: «ومسلمة». وطرقه عن أنس كلها معلولة وأمية، وفي الباب عن جماعة من الصحابة.

قال الإمام أحمد كما في العلل المتناهية (٧٥/١): «لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء». اهـ. وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٧/١): «هذا حديث يروي عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد». اهـ. وقال البزار في مسنده (١٧٢/١): «روي عن أنس من غير وجه، وكل ما يروي فيها عن أنس فغير صحيح». اهـ. وقال البيهقي في الشعب (٢٥٣/٢): «هذا الحديث شبه مشهور، وإسناده ضعيف، وقد روي من أوجه كلها ضعيفة». اهـ. وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٧٢/١) بعد ما أخرجه عن جماعة من الصحابة: «هذه الأحاديث كلها لا تثبت». اهـ. ومثل به الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ١٥)، وابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٣٠٧) للمشهور الذي ليس بصحيح. وقد صحح بعض الأئمة بعض طرقه كما قال العراقي، وقال المزني: «إن طرقه تبلغ به رتبة الحسن. ينظر المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ٤٤٠-٤٤٢)».

تبيه: قال السخاوي: قد ألحق بعض المصنفين بآخر هذا الحديث: «ومسلمة»، وليس لها ذكر في شيء من طرقه، وإن كان معناها صحيحًا.

(٢) قال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٤٩/١٦): «بعض الناس يروي هذا عن النبي ﷺ، وليس هذا من كلام النبي ﷺ، ولا هو في شيء من كتب الحديث، ولا يعرف له إسناد، ولكن يروي في بعض الكتب المتقدمة - إن صح -: يا إنسان اعرف نفسك تعرف ربك، وهذا الكلام سواء كان معناه صحيحًا أو فاسدًا لا يمكن الاحتجاج بلفظه، فإنه لم يثبت عن قائل معصوم، لكن إن لم ير بمعنى صحيح عرف صحة ذلك المعنى، سواء دل عليه هذا اللفظ أو لم يدل». اهـ. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٦٥٧): «قال أبو المظفر ابن السمعاني في الكلام على التحسين والتضييع العقلي من القواطع أنه لا يعرف مرفوعًا، وإنما يحكى عن يحيى بن معاذ الرازي يعني من قوله، وكذا قال النووي: إنه ليس بثابت». اهـ. وقال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٤٩/١٦): «بعض الناس يروي هذا عن النبي ﷺ، وليس هذا من كلام النبي ﷺ، ولا هو في شيء من كتب الحديث، ولا يعرف له إسناد، ولكن يروي في بعض الكتب المتقدمة - إن صح -: يا إنسان اعرف نفسك تعرف ربك، وهذا الكلام سواء كان معناه صحيحًا أو فاسدًا لا يمكن الاحتجاج بلفظه، فإنه لم يثبت عن قائل معصوم، لكن إن لم ير بمعنى صحيح عرف صحة ذلك المعنى، سواء دل عليه هذا اللفظ أو لم يدل». اهـ.



قوله: (واختلاف الأمة رحمة) أراد به علم النظر بدقائق المعاني قياساً واستحساناً واستنباطاً لا اختراعاً من جهة هوى النفس، وهذا لأن الأشياء تعرف بأضدادها؛ فمن لم يعرف الكفر لا يعرف الإيمان، ومن لا يعرف البدعة والضلالة لا يعرف الاعتداء والاستقامة.

ثم اختلفوا في الإيذان والإسلام، قال بعضهم: هما واحد لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْفِ عَمْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقَبَّلَ مِنْهُ﴾<sup>(١)</sup>، وقال بعضهم: هما متغايران لقوله تعالى: ﴿قَالَتْ الْأَغْرَابُ: آمَنَّا بِمَا قُلْنَا لَمْ تَزِدْنَا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾<sup>(٢)</sup>؛ فقد علم تناير بين الإسلام والإيذان، إلا أن الأصح ما قال أبو منصور الماتريدي أن (الإسلام) معرفة الله تعالى بلا كيف ومحلها الصدر مصادقة لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، و(الإيذان) معرفة الله تعالى بالألوهية، ومحلها القلب لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ اللَّهُ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ إِلَّا بِمَنْ وَرَيْتُمْ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> والقلب داخل الصدر، (والمعرفة) معرفة الله بصفاته ومحلها الفؤاد وهو داخل القلب، (والتوحيد) معرفة الله تعالى بالوحدانية، ومحلها السر وهو داخل الفؤاد، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورٍ كَمِثْلُ نَارٍ فِي مِصْبَاحٍ الْمِصْبَاحُ... الآية﴾<sup>(٥)</sup>، جعل الله الصدر بمنزلة

(٦) النور: ٣٥.

المشكاة، والقلب بمنزلة الزجاج، والفؤاد بمنزلة المصباح، والسر بمنزلة الشجرة، وداخل السر موضع يقال له: خفي، وهو موضع نور الهداية، ولا صنع للعبد فيه سوى أن الله تعالى إذا أراد أن يهدي عبده الضال يلقي نوره في الخفي فيتلأأ، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾<sup>(١)</sup> ثم يتلأأ ذلك النور إلى السر فيقوم للعبد فعل التوحيد فيوحده الله ويرأ عن الأصنام، ثم لا يسكن ذلك النور بل يتلأأ إلى الفؤاد فيقوم للعبد فعل المعرفة لله تعالى فيصير عارفاً لله تعالى بجميع صفاته، ثم يتلأأ ذلك النور إلى القلب فيقوم للعبد فعل الإيمان، ثم يتلأأ إلى الصدر فيقوم له فعل الإسلام، ثم يتشر ذلك النور في جميع الأعضاء فيتقاضي العبد بالاجتناب عن المعاصي والانتهاز بالأوامر، وبإجابة العبد إلى ذلك صار مؤمناً تقياً حتى دخل تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقيل للنبي ﷺ: من ألك؟ قال: «كُلُّ مُؤْمِنٍ»<sup>(٣)</sup>، فإن لم يجبه إلى ذلك زال عنه التقوى واتسم بسمة الفسق بارتكابه للمعاصي؛ فيخاف عليه لفسقه ويرجى له بمحض إيمانه.

فإذا صار هاهنا عقود أربعة: التوحيد والمعرفة والإيمان والإسلام، ليست هي بواحدة ولا متغايرة، فإذا اجتمعت صارت ديناً، وهو معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْدِينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾<sup>(٤)</sup> إلى الخبر المروي عن النبي ﷺ وهو ما روي عن

(١) الزمر: ٢٢.

(٢) الحجرات: ١٣.

(٣) أخرجه ابن الجوزي في العلل المتعلية من حديث أنس، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ». اهـ. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٤٠) بعدما ذكره من حديث أنس: «وفي الدلائل من حديث ابن الشخير ومن حديث شريك، عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعمري، عن علي بن علقمة قال: قلت: يا رسول الله من ألك محمد؟ قال: كل تقي. وأسانيدها ضعيفة، ولكن شواهد كثيرة، منها في الصحيحين قوله: إن ألك أبي فلان ليسولي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين». اهـ.

(٤) آل عمران: ١٩.

ابن عمر رضي الله عنه قال: «كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ في مسجد المنبئة إذ دخل أعرابي حسن الوجه حسن الهيئة أبيض الثياب، ووقف على طرف المسجد وسلم على النبي ﷺ فرد جوابه ثم استأذن وقال: أدنو؟ فقال له النبي: «أدن!»، فدنا، ثم وقف واستأذن كالموحر ودنا إلى أن جثا بين يدي النبي، وقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ فقال النبي: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقُرْآنِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ مِنْ اللهِ»، قال: صدقت، فعجبنا منه يسأله ويصدق، ثم قال: يا رسول الله: فما الإسلام؟ فقال ﷺ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَحُجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قال: صدقت، ثم قال يا رسول الله: ما الإحسان؟ فقال ﷺ: «الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، فقال: صدقت وهذا الحديث معروف، وأبو منصور رحمه الله إنما ذكر الحقيقة قال: «مَنْ أَسْنَيْنَ هَذَا وَأَقْرَبَهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ لِأَنَّهُ عَقَدَ عَلَى الصَّوَابِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَإِنَّمَا قَالَ: إِنْ أَبْجِضَ بِهِذَا وَأَقْرَبَهُ لِأَنَّ الْإِيمَانَ إِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ وَتَصْدِيقٌ بِالْجَوَانِ؛ فَإِذَا صَدَقَهُ بَقَلْبِهِ وَأَقْرَبَهُ بِلِسَانِهِ فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، وَإِذَا صَدَقَهُ بَقَلْبِهِ وَلَمْ يَقْرَ بِلِسَانِهِ وَهُوَ فِي الْإِمْكَانِ مِنَ الْإِقْرَارِ فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ مُؤْمِنًا كَمَا لَوْ أَقْرَبَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَصْدُقْ بِجَوَانِهِ، هَال: فَإِنْ أَنْكَرَ لَشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ فَقَالَ: لَا أَحَدِي مِنْ خَلْقِي هَذَا فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: لَا أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَيَّ صَلَاةً وَلَا صَوْمًا وَلَا زَكَاةً فَقَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(١)</sup> وإذا قال: أؤمن بهذه

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥٢ / ١) من حديث ابن عمر به، وقال الترمذي في الجامع (٦ / ٥): «والصحيح هو ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ، أهد. وحديث ابن عمر عن عمر أخرجه مسلم ح (٨). والحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة.

(٢) النساء: ٧٧.

الآية ولا أعلم تأويلها وتفسيرها فإنه لا يكفر؛ لأنه مصدق بالتزويل وإن كان غطيًا في التأويل، قال: فإن أقر بجملة الإسلام في أرض الشرك ولا يعلم شيئًا من الفرائض ولا شرائع الإيمان ولا الكتاب ولا يقر بشيء منها فإنه ملزم، وإن كان لا يعلم شيئًا ولم يعمل به.

قال الفقيه رحمه الله: هذا يفيد فائدتين:

(أحدهما) أن الإيمان بالتقليد صحيح وإن لم يند إلى الإسلام، خلافًا للمعتزلة والأشعرية أنهما لا يصححان الإيمان بالتقليد ويقولان بكفر العامة، وهذا قبيح لأنه يؤدي إلى تفويت حكمة الله تعالى في الرسالة والنبوة؛ لأن من أعطي الرسالة والنبوة أمر أولًا بعرض الإسلام على الكفرة، فلو كان الإسلام لا يصح بالعرض والتقليد لفانت الحكمة في الرسالة، إلا أن درجة الاستدلال أعلى من درجة التقليد ألف مرة؛ فكل من كان في الاستدلال والاستنباط أكثر كان إيمانه أنور، وهذا كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أَلَوْ وَدِدَ إِسْمَٰنُ أَبِي بَكْرٍ - مِنْ جِهَةِ النُّورِ وَالضِّيَاءِ - مَعَ إِسْمَٰنٍ بِجَمِيعِ الْخَلَائِقِ لَرَجَعَ إِسْمَٰنُ أَبِي بَكْرٍ» (١) من جهة النور والضياء لا من جهة الزيادة والنقصان.

(المائدة الثانية) أن الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان والعمل بالشرائع

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠١/٤) في ترجمة عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد، وقال عن عبد الله: «يحدث عن أبيه عن نافع عن ابن عمر بأحاديث لا يتابعه أحد عليه»، وأخرجه أيضًا بنحوه (٢٥٩/٥) في ترجمة عيسى بن عبد الله القرشي، وقال عن عيسى: «ضعيف يسرق الحديث». وقال أيضًا: «الضعف على حديثه بين». وله شاهد عن أبي بكر مرفوعًا: «أن رجلاً قال: يا رسول الله رأيت كأن ميزانًا نزل من السماء فوزنت أنت وأبو بكر فرجعت أنت بأبي بكر، ووزن عمر وأبو بكر فرجع أبو بكر، أخرجه أبو داود (٤٦٣٤)، والترمذي (٢٢٨٧)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقد صرح الحديث موقوفًا على عمر عند البيهقي في الشعب (٣٦). ينظر المقاصد الحسنة (ص ٥٥٥).

لا من الإيمان.

قالت الشكاكية: العمل من الإيمان، ومن هذا قالت بزيادة الإيمان وتقصصانه، واحتجت بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَاتُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾<sup>(١)</sup>، إلا أننا نقول: معنى الإيمان هاهنا هو التصديق إيماناً أي تصديقاً؛ إذ الإيمان بجميع القرآن واجب، والقرآن كان ينزل على النبي ﷺ آية فآية وسورة فسورة؛ فكلها نزلت آية وجب التصديق بها، فمن لم يصدق بآية من القرآن فقد كفر كما لو لم يصدق بجميع القرآن؛ فهذا تأويل الآية على ما بيناه، وقد ثبت الفعل بمخلقه فلم يعذبه على خلق نفسه؟

قلنا: الشراب والعقاب على استعمال الفعل المخلوق لا على أصل الخلق، ولهذا قال أبو حنيفة: إن الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية هي بمعناها تصلح لعمل الطاعة، وهو معاقب في صرف الاستطاعة التي أحدها الله تعالى فيه وأمره بأن يستعملها في الطاعة لا في المعصية صرفها إلى المعصية لا على إحداث الاستطاعة، ولهذا قلنا: الاستطاعة مع الفعل لا قبله ولا بعده؛ لأن كل جزء من الاستطاعة مقرون بكن جزء من الفعل.

وقالت الذرية: الاستطاعة قبل الفعل وهي موجودة في العبد استعمالها كيف شاء، قلنا: هذا يوجب استغناء العبد عن الله حيث يختار لنفسه ما شاء، والاستغناء عن الله كفر.

فإن قيل: نحن لا ننفي المشيئة ولكننا نقول: المشيئة أصل نوعين: مشيئة جبر ومشيئة تفويض، فمشيئة الجبر كمخلق السموات والأرض وما فيها وما بينهن، ومشيئة التفويض مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ

يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ»<sup>(١)</sup> وقوله: «وَلَوْ شَاءَ» مشيئة جبر أي لو شاء الله يجركم على الإسلام، وقوله: «وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ»، مشيئة تفرض، وهذا اعتقاد العدلية- قلنا: العجب من ترهاتكم ووغادتكُم حيث قسمتُم مشيئة الله تعالى قسمين كأنيكم شركاء الله تعالى، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ثم نريكم قبح هذه المقابلة أن الرجل إذا خيّر إنساناً بين أمرين وفوض العمل بين الطرفين يعني بين الخير والشر فإن احتار الشر كان معذوراً وإذا جعلتم العباد معذورين في ارتكاب المعاصي وإن اختار الخير يكون له منة على المفوض والمخير، وإذا جعلتم للعباد منة على الله تعالى مثاله لو خير الرجل امرأته<sup>(٢)</sup> فافهم إن شاء الله تعالى، ثم المنحعب الصحيح وهو مذهب أهل السنة والجماعة أن للعبد فضلاً حقيقة لا مجازاً.

وقالت المجبرة: لا فعل للعبد وله فعل على وجه المجاز لا على وجه الحقيقة، ونرد عليهم فنقول: إن قولكم هذا يؤدي إلى إسقاط الرجاء والخوف من العبد فلا يخاف من سوء فعله ولا يرجو على خيره<sup>(٣)</sup> وهذا كفر، لأن في زوال الرجاء قوطاً قال الله تعالى: «لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup> ونال في آية أخرى: «إِنَّهُ لَا يَأْتِيَنَّ مِنَ نَفْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ»<sup>(٥)</sup> وفي زوال الخوف إسقاط العبودية وتفويت الربوبية وهذا أشد من الأول، وقد صل الفريقان، القدرة بإضافة صفة الله تعالى إلى العبد وهي خلق الأفعال، والمجبرة بإضافة أفعاله القبيحة إلى الله تعالى تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(١) السجدة: ٩٢.

(٢) كنا والظاهر أن هناك سقط

(٣) الرمز: ٥٣.

(٤) يوسف: ٨٧.

وتوسط أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله فقالوا: الخلق فعل الله وهو إحداهن الاستطاعة في العبد، واستعمال الاستطاعة للمحدثه فعل العبد حقيقة لا مجازاً على ما بيناه، فسلموا من القدر والجبر، واختلاف آخر بيننا وبين الأشعرية أنها تقول: إن الاستطاعة التي تصلح للشر لا تصلح للخير، وهذا قريب من الجبر بل حين الجبر؛ لأن استطاعة الشر إذا كانت لا تصلح للخير صار مجبوراً في فعل الشر، ومن هذا جور الأشعرية تكليف ما لا يطاق، ونرد عليهم بقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا شَيْئاً﴾ (١).

فإن قيل: قال الله تعالى خبراً عن المصطفى عليه السلام: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ فلر كان الأمر فرق الطاقة لكان هذا السؤال من المصطفى عليه السلام كقراءة كما قال: «لا تظلمنا ولا تحمّر علينا»، قلنا: سؤال النبي صلى الله عليه وسلم كان على سبيل التخفيف لا على سبيل نفي الطاقة أصلاً دليله سياق الآية: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مِنْهُ حَمَلًا تَقَارِبُ إِلَيْنَا﴾ قلت هذه الآية حملت قد حملت حملاً تقيلاً قلت هذه الآية حملت فرق طاقتهما، قلت إن تعلقهم بهذه الآية من الرغادة وقلة المهمل، وذكر في كتاب الأسئلة وجوابها وكل ذلك يرجع إلى ما بيناه، ثم ذكر بعض هذا الخبر وجوابها معروفان به (٢) ولكن المراد من الخبر أن الشقارة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل سعادة بأفعال السعداء، والسعادة للكتابة فيه تتبدل شقاوة بأفعال الأشقياء.

ونالت الأشعرية: لا تتبدل من ذلك، وعن هذا قالوا: إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا مؤمنين في حال سجودهما للمصطفى صلى الله عليه وسلم وسعرة فرعون كانوا مؤمنين في

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) ما مر ذكر الخبر، ولعل في جملة الأصل نقصاً.

حال خلفهم بعزة فرعون وإقرارهم بالوحيته

قلنا: هذا مردود عليكم بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(١)</sup> أثبت الغفران لما سلف قبل الإسلام؛ فلو كان الكافر مؤمناً قبل الإيمان لفانت فائدة الغفران وتعطل كلام الرحمن؛ وهذا من أقبح القبائح؛ وقال الله: ﴿إِسْلَامٌ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ﴾<sup>(٢)</sup> ومن الدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾<sup>(٣)</sup> يعني يمحو للعاصي عند التوبة ويثبت التوبة، وهذا قد اجتمعت عليه المفسرون.

فإن قيل: القول بالتبديل يؤدي إلى تهميز البداء على الله تعالى، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

قلنا: هذا من قلة فهمكم وسحافة عقلكم؛ أحسبتم أن المكتوب في اللوح المحفوظ صفة الله تعالى بل هي صفة لعدسعادة وشقاوة، والعبد يميز عليه التغيير من حال إلى حال فلذلك صفة متغيرة، وأما قضاء الله وقدره فلا يتغير ولا يتبدل، والقضاء صفة القاضي، والمقضي المكتوب في اللوح المحفوظ، والقضاء صفة الرب غير محدثة والمقضي محدث، والحكم غير محدث والمحكوم به غير محدث، والمقدور محدث، وتغير المقضي عليه لا يوجب تغير القضاء؛ إذ الناس على أربع فرق: (فريق) منهم قصي عليه بالسعادة ابتداء وانتهاء مثل علي وولديه الحسن والحسين عليهما السلام (وفريق) قصي عليه بالشقاوة ابتداء وانتهاء مثل أبي جهل وأصحابه (وفريق) منهم قصي عليه بالسعادة انتهاء مثل أبي بكر وعمر

(١) الأفعال: ٣٨.

(٢) أخرجه مسلم ج (١٢١)، وأحمد في مسنده (٢٠٥، ٢٠١ / ٤) من حديث عمرو بن العاص، ولفظ مسلم: «الإسلام يهدم».

(٣) الرعد: ٣٩.



وَسِحْرَةٌ غَرَضُونَ، فَمَعْنَى قَضَائِهِ عَمَلٌ مَا كَانَ فِي الْأَزَلِ جَرِيًّا، فَالتَّغْيِيرُ  
لِلْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ لَا لِلْقَضَاءِ - وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ

وقوله: فَيَمْنُ بِأَمْرٍ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَيَتَّبِعُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَسُ فَخَرَجَ  
عَلَى الْجُمُوعِ هَلْ تَرَى ذَلِكَ؟ قَالَ إِسْمَاعِيلُ فِي ذَلِكَ: لَا، فَهَذَا يَفِيدُ أَنَّ الْأَمْرَ  
بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لِرُتْعَايِ هَذَا الزَّمَانِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ بَعْدَهُ، فَقَالَ: إِنْ مَا  
يُفْسِدُ مِنْ اسْتِحْلَالِ الْمُحَارِمِ وَاتِّهَابِ الْأَمْوَالِ أَكْثَرَ مِمَّا يَصْلُحُ، وَعَنْ هَذَا قُلْنَا: إِنْ  
الْإِسْطِطَانُ إِذَا كَانَ جَائِزًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ مَا فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ مِنْ  
سَفْكَ الدِّمَاءِ وَاتِّهَابِ الْأَمْوَالِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: (لَا يَضُرُّكُمْ جُورٌ مِنْ جَارٍ وَلَا عَدْلٌ مِنْ عَدْلٍ لَكُمْ أَجْرُكُمْ  
وَعَلَيْهِ وَزَرُهُ) قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ يَفِيدُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي هَذَا  
الزَّمَانِ مَرْتَفِعٌ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَيْسَ إِلَّا عَلَى  
هَذَا الْوَجْهِ لَا عَلَى وَجْهِ الْخُشْيَةِ لِلَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا أَحْكَامَ الْخَوَارِجِ وَلَا نَحْتَاجُ إِلَيْهَا.

وقوله فَيَمْنُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ الْكَافِرَ كَافِرًا فَهُوَ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ تَعْرِفُ  
بِأَشْدَادِهَا، فَلَمَّا لَمْ يَعْرِفِ الْكَافِرَ لَمْ يَعْرِفِ الْإِيمَانَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: لَا أَجِدُ أَيْسَ  
يَصِيرُ الْكَافِرَ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْلَمُنَا أَنْ مَصِيرُهُ إِلَى النَّارِ، ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ وَهِيَ بَيْنَا وَبَيْنَ الشُّكَاكِيَةِ فَتُردُّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup> وَمَا اسْتَنَى وَقَالَ خَيْرًا عَنْ  
السَّحَرَةِ ﴿أَمَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ مِنْهُمْ

(١) البقرة: ١٣٦.

(٢) الأعراف: ١٢١.

الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا»<sup>(١)</sup> وقال: «أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا»<sup>(٢)</sup> وقال: «مُذْهَبُ بَيْنَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هُنَا وَلَا إِلَى هُنَا وَلَا إِلَى هُنَا وَلَا إِلَى هُنَا». الآية، وهم المسافقون فصاروا على ثلاثة أصناف، ولم يذكر الصنف الرابع لأن الإيمان عقد - على ما بينا - فالاستثناء يعطله كسائر العقود.

فإن قيل: روي عن النبي ﷺ أنه مر بمقبرة فسلم عليهم وقال: «إنا لآحقون بكم إن شاء الله»<sup>(٣)</sup> فاستثنى في الموت أقضى أن الموت مشكوك فيه؟ فكذلك نحن لا نشك في إيماننا ولكن يجوز الاستثناء فيه.

قلنا: سكونكم كان غيرًا لكم من تعمقكم بهذا الخبر؛ لأن النبي ﷺ لم يشك في الموت وإنما استثنى في اللحوق، واللحوق مشكوك فيه؛ إذ الفريقان: فريق في الجنة وفريق في النار، فكل ما كان مشكوكًا فيه يجب الاستثناء عليه لقوله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَا يُشَايِرُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ غُدَا»<sup>(٤)</sup> إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»<sup>(٥)</sup>، وكل ما كان متحققًا لا يجوز الاستثناء فيه كقوله: هذا رجل وهذه امرأة إن شاء الله، ولا من جور الاستثناء في الإيمان جوز الاستثناء في الكفر، وقد ذكرنا أن الاستثناء في الكفر كفر مثله.

فإن قيل: إنا الاستثناء للخاتمة لا ندري أن نموت على الإيمان أم لا. قلنا: هذا الاستثناء في الثبات على الإيمان وذلك مشكوك فيه، والاستثناء فيه واجب عندنا أيضًا، وكلامنا إنما وقع في الاستثناء للإيمان؛ فإذا بطل الاستثناء فيه في حال بطل في جميع الأحوال، والذي روي عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه من جواز

(١) الأنعام، ٤.

(٢) النساء، ١٥١.

(٣) أخرجه مسلم ج (٢٤٩) من حديث أبي هريرة، ج (٩٧٤) من حديث عائشة.

(٤) الكهف، ٢٣-٢٤.

الاستثناء فهو محمول في الثبات على الإيمان وكان ذلك زلة منه فرجع عنها، وقوله: فمن قال: أنا من أهل الجنة فقد كذب؛ لأنه إذا قال: أنا من أهل الجنة فقد أسقط الخوف عن نفسه، وإذا قال: أنا من أهل النار فقد أسقط الرجاء عن نفسه، وكلاهما لا يجوز كما بينا.

ثم اعلم بأنه يجوز أن يقال في الجملة: إن المؤمنين في الجنة بلا شك؛ لأن في جملة المؤمنين الأنبياء والرسل والأولياء، ويجوز أن يقال: إن الكافرين في النار من غير شك، فإذا شك فيه فقد كفر لأنه أنكر النص، وأما إذا أشرت إلى واحد بعينه فإن كان المشار إليه من الأنبياء والرسل أو من شهد له الرسل والأنبياء بالجنة وهم أصحاب النبي ﷺ وهم عشرة مبشرة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾... الآية<sup>(١)</sup> إنه يجوز لك أن تقول: هذا في الجنة، من غير شك، فإذا شككت فيه فقد كفرت وكذبت على الله تعالى، وإن كان ذلك المشار إليه من غير الأنبياء أو من لم يشهد له الأنبياء بالجنة فلا يجوز لك أن تقول: هذا في الجنة، إلا بالشرط، وهو أن تقول: إن كان هذا على الإيمان فهو في الجنة، وكذلك إن كان المشار إليه عن مطلق الكتاب أنه من أهل النار جاز لك أن تقطع القول بأنه في النار وإلا بالشرط.

قال أبو حنيفة رحمه الله: (من آمن بجميع ما يزميه إلا أنه قال: لا أعرف موسى وعيسى عليهما السلام آمن المرسلين أم من غير المرسلين فإنه يكفر) لأنه أنكر النص. قال أبو حنيفة: (من قال: لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض فقد كفر) لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له مكان فكان مشركاً، قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(٢)</sup> فإن قال: أقول بهذه الآية ولكن لا أدري أين العرش في

(١) الفتح: ١٨.

(٢) طه: ٥.

السما أم في الأرض فقد كهر أيضاً، وهذا يرجع إلى المعنى الأول في الحقيقة؛ لأنه إذا قال: لا أدري أن العرش في السماء أم في الأرض فكأنه قال: لا أدري أن الله تعالى في السماء أم في الأرض.

قال الشيخ أبو الليث رحمه الله: اختلفوا في هذه المسألة، قالت الكرامية والمشبهة بأن الله على العرش علواً مكانياً محكماً وأن العرش له مستقر، ويصفونه بالنزول والمجيء، والدمعاب ويقولون: هو جسم لا كالأجسام - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، واحتجنا بقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ إلا أنا نرد عليهم فنقول: إن العرش لم يكن فكان بشكوئنا فلا يخلو إما أن يكون كونه لإظهار عظمته وجبروته على خلقه وإما لاحتياجه إلى القعود عليه، ولا يجوز أن يقال: «لا احتياجه إلى القعود عليه» لأن المحتاج لا يكون خالقاً لأنه محتاج مقهور لحاجة، والمقهور لا يكون أميراً فكيف يكون إفاً؟ فإذا بطل هذا الوجه صح الوجه الأول وهو كونه لإظهار عظمته وجبروته على خلقه ولا حاجة له إليه، ثم معنى الاستواء استواء للملكة؛ لأن كل شيء مقتدر العرش والعرش مقدر الرب، وهذا كما يقال: فلان استوى على سريره وعد عليه رجله، يعنون بذلك استواء أمور الولاية له وانقطاع المنازعة في الإمارة عنه، وتأويل آخر: وهو معنى الاستواء خلقه على عرشه كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾<sup>(١)</sup> أي استوى فعل الخلق على عرشه، فقد مررنا على المشبهة فلم يبق لهم شبهة في الاستواء، ونرد عليهم في قولهم: «الجسم لا كالأجسام» فنقول: إن الجسم من عرض وجوهر، والله تعالى خالق الأعراض والجوهر فلا يوصف بهما.

فإن قيل: ليس يقال له: شيء لا كالأشياء؟ فكذلك يقال: جسم لا كالأجسام.  
قلنا: المشبهة عبارة عن الوجود في فهي الوجود، وهذا لا يجوز وليس الجسم  
بمناقبته، ألا ترى أنه لا يقال: الكلام جسم، ويقال له: شيء، لأنه عبارة عن  
وجوده، وعن هذا قلنا: إنه لا يجوز للمعدوم أن يقال له: شيئاً خلاقاً للمعتزلة.  
فإن قيل: أيش تقولون في قوله تعالى: ﴿خُلِقْتُ بِيدَيْهِ﴾<sup>(١)</sup>.

قلنا: اليد صفة وصف بها نفسه وتؤمن بها وبجميع أوصافه، وعلى أن تأويل اليد  
صفة وغيرها من الوجه والعين والقدم وهو القوة والقوة لأن زوال هذه الأشياء  
في الخاصة توجب الضعف وزوال القوة، والله تعالى قوي بدون الجوارح، والمعطلة  
تنكر أن تكون اليد والعين والوجه صفة الله تعالى فلا حاجة لإنكارها؛ لأن في ذلك  
تعطيل كلامه وتنفويت صفاته مع أن لها تأويلاً صحيحاً، والمشبهة طائفة وصفت  
الله سبحانه باليد والقدم، واختار جبهة غالمات كلا الفريقين.

وقالت القدرية والمعتزلة: إن الله تعالى في كل مكان، واحتجوا بقوله تعالى:  
﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ فِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾<sup>(٢)</sup> أخبر أنه في السماء وفي  
الأرض، إلا أننا نقول: لا حجة لكم في الآية لأن المراد من الآية لو كان ما قلتم  
لكان وهو الذي كلُّ فيه، فلما وصف بالشيئية دل على أن المراد به نفوذ الإلهية في  
اسماء وفي الأرض، وبه نقول، وقول المعتزلة والقدرية في هذا أقبح من قول  
المشبهة لأن قولهم يؤدي إلى أن الله تعالى في أجواف السباع والطيور والحشرات-  
تعالى الله عن ذلك علوً كبيراً، وأما منعب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى على  
العرش علو عظيمة وريبوية لا علو ارتفاع مكان ومسافة.

(١) ص: ٧٥.

(٢) الزخرف: ٨٤.

قال أبو حيفة رضي الله عنه: (ونذكره من أعلى لا من أسفل) لأن الأسفل ليس من الربوبية والألوهية في شيء، وروي في الحديث أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم بأمة سوداء فقال: وجب علي عتق رقبة مؤمنة أمجزئ أن أعتق هذه؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: «مؤمنة أنت؟» قالت نعم، فقال: «أين الله؟» فأشارت إلى السماء، فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة» <sup>(١)</sup>

والمعتزلة تذكر هذا الخبر وترده، وذكر في الكتاب حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن شاباً سأله فقال: ما تقول فيمن يصلي ويصوم ويحج البيت ويجاهد في سبيل الله ويؤدي زكاته ويعتق غير أنه يشك في الله ورسوله؟ قال معاذ: هذا له النار، قال: فما تقول فيمن لا يصلي ولا يصوم ولا يحج البيت ولا يؤدي زكاة ماله غير أنه يؤمن بالله ورسوله؟ قال: هذا أرجو له وأخاف عليه، فقال الشاب: يا أبا عبد الرحمن كما لا ينفع مع الشرك عمل فكذلك لا يضر مع الإيمان شيء ثم مضى، فقال معاذ: ليس في هذا الوادي أفة من هذا الشاب.

قال رضي الله عنه: وقد ذكرنا في هذا أحلاماً يبسا وبين الخوارج والقدرية في ارتكاب الكبيرة، غير أن هاهنا اختلافاً آخر بيننا وبين المرجئة أنها قالت: إن المؤمن في الجنة ولو ارتكب الكبائر والمعاصي وإياها لا تضر مع الإيمان، واحتجت بقول الشاب وترك إنكار معاذ، إلا أنا نقول: خرج قول الشاب عقيب قول معاذ «أرجو له وأخاف عليه»، وكان المراد من قول معاذ أن الإيمان لا يرتفع بالكبيرة، والدليل على أن الخوف واجب أن الله تعالى أمر عباده بالتقوى في غير آية من القرآن وهو يوجب الخوف، وإن زوال الخوف يوجب إسقاط العبودية وتعطيل

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٨٤) من حديث أبي هريرة، ومسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي، كلاماً بنحوه، ونعظ أي داود أقرب للفظ المصنف.

الربوبية وذلك غير جائز.

قال أبو حنيفة رحمه الله. (من قال لا أعرف عذاب القبر فهو من الطبقة الجهمية والمالكية) اعلم أن هذه المسألة فرع لمسألة أخرى، وهي أن الجهمية والفدرية والمعتزلة يجعلون العقل حاسة سادسة كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس ويثبتون الأمور على عقولهم ويقولون: إنا نرى ونشاهد أن لبيت لا يتألم بها يؤلمنا في الشاهد فكذلك في العائب، وعن هذا أنكروا عذاب القبر وتسييح الجهاد لأنهم يقولون لو كان لها تسييح لسمعنا، وعن هذا أنكروا الميزان والصراط وخروج ألس الإيثار بالكبائر من النار والمراج ورؤية الباري جل جلاله.

ونرد عليهم فنقول: إن العقول محدثة معرضة للمعجز والضعف والكلال والتلاشي كما قال القائل: «تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الخالق»<sup>(١)</sup> لا يحتاجون إلى الصكر في الله تعالى لتلاشي أو ما هم وذهول عقولهم فلنعمري إنه بيت الحسن للعقل؛ فللمعقولات المدركات لا تغير للمقولات وهو يتوقف في غير المعقولات حتى يرد السمع فبعبه إذا كان سلباً غير سقيم اتباعه إساءة في المنافع والمضار، فأراد الفدرية والمعتزلة أن يدركوا كنه الربوبية بعقولهم المعاجزة الكالة حتى مرضت عقولهم وسقطت ففوتوا المعرفة، وزاحم المسافقون في هذا؛ قال الله تعالى في شأن المافقين: «فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ

(١) أخرجه أبو الشيخ في العظمة ج (٤) من حديث أبي ذر، وأبو نعيم في الحطية (٦/ ٦٦-٦٧)، وأبو الشيخ في العظمة ج (٢١) من حديث عبد الله بن سلام، وأبو الشيخ في العظمة ج (٣) من حديث ابن عباس، والنمط لحديث أبي ذر.

وأخرجه الطبراني في الأوسط ج (٦٣١٩)، والبيهقي في الشعب ج (١٢٠) من حديث ابن عمر بلفظ: «تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله»، وقال البيهقي عقبه: «هذا إسناد به نظر» أم وقال السخاوي في المفاهيد الحسنة (ص ٢٦١) «رأسان لها ضميعة، لكن اجتماعها يكتب قوته، أم».

أَيْمَهُ<sup>(١)</sup>، وكل عقل إذا كان سليماً يتوقف فيها لا يستدركه بالعقل حتى يرد السمع فإذا أورد السمع تبعه، ومن الدليل على عذاب القبر أنه كائن قول الله تعالى: «سُئِلَ عَنْهُمْ مَرَّتَيْنِ»<sup>(٢)</sup> جاء في التفسير: مرة في القبر ومرة في القيامة، فقال: «وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup> وهو عذاب القبر، وقال: «وَلَنَذِيبُهُمْ مِنْ أَلْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ أَلْعَذَابِ الْأَكْبَرِ»<sup>(٤)</sup>، جاء في التفسير أن العذاب الأدنى هو عذاب القبر، والدليل على تسيح الجهاد قوله تعالى: «وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ»<sup>(٥)</sup> وقال تعالى: «وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ»<sup>(٦)</sup> والأخبار في هذا كثيرة ما لا يمكن ردها

ثم أصحاب الأهواء والبدع فرق شتى كلهم في النار، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «افترقت بنو إسرائيل على اثنين وسبعين فرقة وستغترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا السواد الأعظم»<sup>(٧)</sup>، وقال: «من أحدث حديثاً في الإسلام فقد هلك»، ومن لم يدع بدعة فقد خيل، ومن خيل ففي النار، إلى آخر ما ذكرناه.

اعلم أن المشيئة صفة الثنائي، والإرادة صفة المريك، والأمر صفة الأمر، والعلم صفة العالم، والكلام صفة المتكلم، إن قال قائل لك: صفات الله واحدة أو متعيرة؟ قيل: هي ليست واحدة ولا متغيرة، لأننا لو قلنا: هي واحدة فقد عطلنا

(١) البقرة: ١٠.

(٢) التوبة: ١٠١.

(٣) الطور: ٤٧.

(٤) البقرة: ٢١.

(٥) الإسراء: ٤٤.

(٦) الأنبياء: ٤٧.

(٧) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٢٦٨، ٢٧٤)، والأوسط (٧٢٠٢) من حديث أبي أمامة بنحوه. قال المصنف في المجموع (٧/ ٥١٢): «فيه أبو غالب وثقه ابن معين وغيره، وبقية رجال الأوسط ثقات، وكذلك أحمد إسناده الكبير» اهـ.



صفاته تعالى وهو مذهب القدرية والمعتزلة؛ لأنهم يجعلون الإرادة والمشيئة والقضاء والقدر والحكم كلها على معنى العلم، وعن هذا أنكروا المشيئة والإرادة والقضاء عن الشر، وكلام الله تعالى يرد عليهم في غير موضع من القرآن - وقد بينا ذلك - ولوقلنا: هي متغايرة فقد أرفعنا المغايرة بين الذات وبين الصفات وهو مذهب المعتزلة والأشاعرة، أنهم يجعلون صفات الفعل محدثة وإذا لا يجوز فكذلك المغايرة بين الصفات، ثم صفات الله لا هي هو ولا غيره عند أهل السنة والجماعة، ولا هي محدثة سواء كانت من صفات الذات أو من صفات الفعل، ولا توصف بالسبق على بعض، وقوله في الكتاب ولكن سبقت مشيئته أمره يعني مأموره.

وقالت القدرية: هي غيره، وتابعها الأشعرية، وهذا فرع لمسألة أخرى وهي أن صفات الفعل محدثة عندهم، وقالوا: إننا نرى في الشاهد أنه لا يكون المكتوب مكتوباً إلا بالكتاب ولا يحصل البناء إلا بعمل البناء ولا للفعل إلا بالفاعل فكذلك في الغائب، وعن هذا أنه تعالى تعالى بحلقه ورزقه وأمره وأمره بإرادته، ونحن نقول: خالق لم يزل خالقاً ورزاق لم يزل رزاقاً ومريد لم يزل مريداً كما نقول: عالم لم يزل عالماً وقادر لم يزل قادراً وسميع لم يزل سميعاً وبصير لم يزل بصيراً، وفي هذا اتفاق لأن هذا من صفات الذات، ثم من صفات الذات الجلال والكبرياء والقدرة والعلم والسمع والبصر والكلام، وما سواها من صفات الفعل كائن للتخليق والتكوين والرزق والمعل والإرادة والمشيئة والقضاء والحكم

ويرد على القدرية والأشعرية برهانهم فنقول: إن الباني باني وإن لم يبن، والكاظم كاطم وإن لم يكتب، وليس من ضرورة صيرورة الكاتب كاتباً أن يحصل منه فعل الكتابة؛ فلذلك جار أن يكون الرب خالقاً وإن لم يخلق.

ثم الدليل على ما قلنا أنه لو لم يكن خالقاً من قبل ثم أحدث لنفسه فعل الخلق فخلق الخلق به بطلت تلك الصفة عند مراعاة من الخلق فيبقى عاجزاً عن الخلق - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ مِّنْهُم مَّا رَزَقْنَاهَا يُشْكِرُ﴾<sup>(١)</sup> ولأن الشيء المحدث محل التغير فكما لا يجوز التغير على ذاته وصفاته الذاتية فكذلك لا يجوز التغير على صفاته الفعلية، ولأنه لو كان يُحدث لنفسه صفة اسم لكان شيئاً بحلقه وهو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾<sup>(٢)</sup> وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ<sup>(٣)</sup>.

ثم المذهب الصحيح أن الله تعالى موصوف بجميع صفاته في الأول ذاتية أو فعلية، وأن صفته لا هو ولا غيره على معنى أنه لا يزاله كون الشيء لا هو عين الشيء ولا غيره، ولم نرد به الشبه وإنما أردنا به لطف الكلام.

وسئل أبو منصور عن صفات الله تعالى: ما هي؟ قال: لا هو ولا غيره، قيل له: لا هو ولا غيره، ما هو؟ قال: صفاته لا يجوز عن هذا، ثم يجوز أن يقال: عالم بعلمه وقادر بقدرته، وكذلك في جميع صفاته الذاتية لأن صفاته الذاتية كما كانت أزلية من غير خلاف لم يكن في هذا اللفظ جدل، وأما في صفاته الفعلية فلا يجوز أن يقال: خالق بحلقه لتمكن اختلاف أصحاب الأهواء فيه لكي لا يقع في الشبه.

واختلف مشايخ سمرقند احترازاً عن هذا أيضاً قالوا: عالم هو وله علم، وموصوف به في الأزل، وقادر وله قدرة، وهو موصوف بها في الأزل، ومتكلم وله كلام، وهو موصوف به في الأزل، قالوا: لأن الباء توهم الآلة كما يقال: قاطع بالسكين وضارب بالسيف، ثم هاهنا اختلاف آخر في أن الكلام محدث ولم يطلقوا عليه اسم الخلق ولا فرقوا بين اللفظين احتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا﴾

(١) الرحمن: ٢٩.

(٢) الإخلاص: ٣-٢.

عَرَبِيًّا<sup>(١)</sup> فاجعل إنما هو في الخلق إلا أن هذا هو من القسرية والمعتزلة لأن الجعل لا ينبع عن الخلق، ألا ترى إلى قوله تعالى خبراً عن الملحدين: «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ أَنْ عِصْيَانٍ»<sup>(٢)</sup> فترى أن الجعل ما هنا للخلق، وقال: «وَجَعَلُوا آيَاتِ اللَّهِ هُتً وَهِنْدُ الْرَحْمَنِ إِشْنًا»<sup>(٣)</sup>، وقال: «وَجَعَلُوا إِلَهُهُ شُرَكَاءَ»<sup>(٤)</sup>.

والدليل على ما قلنا: أنه لو جعل الكلام محدثاً لجاز الحرس عليه قبل إحداث الكلام، والأخرس عاجز عن أن يكون أميراً فكيف يصلح أن يكون إلهاً؟!

فإن قيل: المكتوب في المصاحف ما هو؟ قلنا: هو كلام الله تعالى، وكذلك المقروء في المعاريب والمحمفوظ في الحاحر، ولكن الحروف والهجاء والألوان والصوت كلها مخلوقة، وكلام الله تعالى لا صوت فيه ولا نعمة ولا حروف ولا هجاء، ومن هذا احتريز مشايخ سمرقند فقالوا: القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ولكن لا يقع على الحروف والهجاء واللون.

وقالت الأشعرية: ما في المصاحف ليس بكلام الله تعالى وإنما هو عبارة عن كلام الله تعالى حكاية عنه، وعن هذا جوزوا إحراق ما في المصاحف، قالت: لأن الكلام صفته، والصفة لا تزايل عن الموصوف، إلا أنا نقول: هذا الهوس من نفس الأشعرية أكثر من هوس المعتزلة؛ لأن العدم معلوم بعلم الله تعالى، أفترى أن صفة العلم زائلة تكون للعدم معلوماً، فكذلك الكلام لا يوصف بالمزايلة بظهور المكتوب في المصاحف، ولستنا نقول: إن الكلام حال في المصاحف حتى يكون قولاً بالمزاينة، يدل عليه أنه لو لم يكن المكتوب كلام الله

(١) الزخرف، ٣.

(٢) الحجر، ٩١.

(٣) الزخرف، ١٩.

(٤) الأنعام، ١٠٠.

تعالى لكان الكلام معدوماً فيها بين العباد فيؤدي إلى تعويت خطاب الله تعالى وأما الأحدية والواحدية، فإن الأحدية صفة الذات والواحدية صفة الفعل فيقال: أحد بذاته، وواحد بفعاله ثم أحديته ووحديته ليست من جهة العدد محتملة بالزيادة والنقصان والشركة والمثال، فيقال: العدد أحد وأحاد وواحد ووحيدان، حتى قيل: فلان وحيد زمانه وفريد أوانه، فأما وحدانية الرب جل جلاله فمن جهة نفي الأمثال والأنداد عنه كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١).

قال أبو منصور رحمه الله: الكاف هاهنا زائدة لأنها لو لم تكن زائدة لشوهم أن له مثلاً ثم ليس له مثل بل معناه: وليس مثله شيء، وأما وحدانيته من جهة نفي الشركة عنه في أفعاله كما قال تعالى: ﴿فَعَالٌ لَّيَّمٌ يَرِيدٌ﴾ (٢) فلهذا قيل في التمجيد: أحد لا مثل له وواحد لا شريك له، ثم مسألة المشيئة والإرادة قد ذكرناهما من قبل إلا أن هاهنا سأل سائل سراً ألا فقال: أمر الله تعالى بشيء ولم يشأ بخلقه أو شاء ولم يأمر به خلقه، وهذا أيضاً قد ذكرناه أنه خلق الكفر وشاء وأمر الكافر بالإيمان ولم يشأ له.

فإن قيل: مشيئة الله مرضية أو غير مرضية؟ قلنا: هي مرضية.  
فإن قيل: إذا يعاقب الله عباده على ما يرضى؟ قلنا: لا، بل يعاقبهم على ما لا يرضى لأنه يعاقب الكافر على كفره، والكافر غير مرضي، وكذلك المعاصي غير مرضية بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ (٣).  
فإن قيل: أليس قلت: المعاصي والكفر بمشيئة الله تعالى، ومشيئته مرضية؟

(١) الشورى: ١١.

(٢) المبرج: ١٦.

(٣) الزمر: ٧.

قلنا: نعم، إن المشيئة والإرادة والقضاء وجميع صفاته مرضية غير أن الفعل الحاصل من العبد بمشيئته قد يكون مرضياً نحر الطاعة، وقد يكون مسخوفاً غير مرضي كالمعاصي، اعتبر هذا بالأعيان لأنه خلق نفس الكافر بلا خلاف وليس يرضى بنفس الكفر، وكذلك الحمر والخنازير فكذا هذا في الأفعال.

فإن قيل: هل كان الله قادراً على أن يخلق الخلق كله مطيعين كالملائكة؟ قلنا: نعم لقوله تعالى: ﴿قُلْ قَلِيلٌ الْحُجَّةُ الْبَاقِيَةُ قُلُوا شَاءَ لَهْدَنَكُمْ أُنْجَعِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

إن الملائكة خلقوا للطاعة وهم معصومون عن المعاصي إلا هاروت وماروت فإنهما مخصصان من بين الجملة، والشياطين خلقوا للشر إلا واحداً منهم قد أسلم ولقي النبي ﷺ هو هام بن هيم بن لاقيس بن إيليس فعلمه الله سورة الرافعة، والمرسلات، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت، وقل يا أيها الكافرون، والإخلاص، والمعوذتين فإنه مخصص من جملة الشياطين، وأما الإنس والجن فخلقوا على الفطرة.

ثم اختلفوا في تفسير الفطرة.

قالت المعتزلة: هي الإسلام، وعن هذا أن الكافر يكفره نبي الإسلام وراه ظهره بصله من غير مشيئة الله - وقد مر الكلام في المشيئة.

وقال أهل السنة والجماعة: إن الفطرة كما قال الله تعالى: ﴿فَطَرَتُ إِلَهُي فطَرَ النَّاسَ عَلَىٰهَا﴾<sup>(٣)</sup>، وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup>... الآية، أي خالقها، وقول السبيعي رحمه الله: لكل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبوه يهودانه أو

(١) الأنعام: ١٤٩.

(٢) المائدة: ٤٨.

(٣) الروم: ٣١.

(٤) طه: ١.

ينصرانه أو يمجسسه حتى يعرب عنه لسته إما شاكراً وإما كفوراً<sup>(١)</sup> إما بحق وإما باطل، لو ترك على الخلقة التي ولد عليها لاستدل بها على مخالفته إلا أن أبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه أي بصيران سبياً للتهود والتنصر، كما قال تعالى في شأن الأصنام: ﴿إِنَّمَا أَصْنَانٌ كُفِرَ مِنْ النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> أي حزن سبياً لضلالة؛ فإذا الإنس والجن خلقوا على صفة الإسلام لا على صفة الكفر، ثم من اهتدى فقد اهتدى بهداية الله، ومن ضل فقد ضل بإضلال الله كما قال تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٣)</sup>، فالهداية صفة الرب جلست قدرته، والاهتداء صفة العبد، والإضلال صفة الرب تعالى، والاضلال صفة العبد، والرب بجميع صفاته خالق لم يزل لم يلد ولم يولد ولم يحدث له صفة على ما بيناه، والعبد بجميع صفاته مخلوق، ثم ليس والجن غير معصومين إلا الرسل والأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين فإنهم معصومون عن الكبائر؛ فإنهم لو لم يكونوا معصومين عنها لم ينفكوا عن الكذب، والكاذب لا يصلح للرسالة، وغير معصومين عن الصغائر لأن الله تعالى آتيتهم مقام الشفاعة، فلو عصموا عن الصغائر لوقع الضعف في مقام الشفاعة؛ لأن من لم يُتَلَّ ببلية لم يرق على

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤٣٥ / ٣)، (٢٤ / ٤)، والطبراني في الكبير (٧٨٣ / ١)، وأبو يعلى في مسنده ح (٩٤٢) من حديث الحسن البصري عن الأسود بن سريع، وليس فيه: «إما شاكراً وإما كفوراً»، قال الميمني في المجمع (٥٧٠ / ٥): «يعني أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح». اهـ. والحسن لم يسمع من الأسود بن سريع كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٤١)، وجميع التحصيل للعلائي (ص ١٦٣-١٦٤).

وقد ورد قوله: «إما شاكراً وإما كفوراً» من حديث الحسن عن جابر عند أحمد في مسنده (٣٥٣ / ٣)، وليس به. «إلا أن أبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»، وقال الميمني في المجمع (٤٤١ / ٧): «فيه أبو جعفر الرازي وهو ثقة وفيه خلاف وبقية رجاله ثقات». اهـ. والحسن لم يسمع من جابر كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٨)، وجميع التحصيل (ص ١٦٣-١٦٤).

(٢) إبراهيم: ٣٦.

(٣) النحل: ٩٣.

المبتلى، فهذا هو الحكمة في زوال العصمة عن الأنبياء في الصغائر، وبعض أصحابنا لم يلفظ الصغائر وإنما يسمونها الرئيل، ولا فرق بين اللمظتين في الحقيقة. قالت المعتزلة: الأنبياء معصومون عن الكبائر والصغائر؛ لأنهم لا يرون الشفاعة مع الرسل وهم الذين أوحى الله إليهم بجبريل عليه السلام، والأنبياء هم الذين لم يوح إليهم بجبريل وإنما أوحى إليهم بملك آخر أو أرى في المنام أو بشيء آخر من الإلهام، ثم الرسل من له درجة الرسالة والنبوة جميعاً غير أنه لا يؤمر باستعمال ما ظهر له في درجة ما لم يوح جبريل بذلك يكون ذلك زلة صغيرة كما فعل ذلك داود عليه السلام وهو تزوج امرأة أوريا من غير انتظار الوحي بمجيء جبريل عليه السلام فكان ذلك رلة منه كما قال تعالى: «وَوَظَنَ دَاوُدُ أَنَّهُمَا فَتْنَةٌ فَاسْتَعْمَرَ رَيْتَهُ وَخَرَزَاكِمَا وَأَنَابَ»<sup>(١)</sup> والمصطفى عليه السلام لما انتظر الوحي بجبريل في تزوج امرأة زيد زينب ولم يتزوج بها ظهر في درجة النبوة نجا من الزلة، قال تعالى في قصته: «فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا»<sup>(٢)</sup>

فهذا هو الوجه في وقوع الأنبياء في الرئيل والصغائر وفي وجه آخر وهو إن مروا بالأفصل ومالوا إلى العاقل - أي للباح - ما جهاد يكون ذلك زلة مهم كما أن آدم عليه السلام قال له ربه: «وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ»<sup>(٣)</sup>، ثم إن إبليس وسوس لها وقامسهما وناشدهما الله حتى نسي آدم من طريق الأفضل، وظن أنه يحترم الله تعالى بقربان الشجرة فكان تاركاً للأفضل له، أن يرعى الأمر ولا يدخل في الاجتهاد فكان ذلك زلة منه حتى قال جل جلاله: «وَوَضَعْنَاهُ أَدْمُ رَيْتَهُ فَنَوَى»<sup>(٤)</sup>، هذا من الله تعالى على وجه الزجر والتنبيه لا على وجه تخليق الكبيرة

(١) ص. ٢٤.

(٢) الأحزاب. ٣٧.

(٣) البقرة: ٣٥.

(٤) طه. ١٢١.

والغواية فيه، ألا ترى أن آدم لما اتبه مع حواء صلات الله عليهما قالاً: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾<sup>(١)</sup> قال الرب جلّت قدرته: ﴿فَسَيِّئٌ وَلَمْ يَجِدْ لَكُمْ عَزْماً﴾<sup>(٢)</sup> فهذان الوجهان في وقوع الأنبياء في الزلل والصغار.

ثم اختلفوا في تفضيل آدم ومحمد، قال بعضهم: آدم أفضل من محمد، وقال بعضهم: محمد أفضل من آدم، وهذا أصح من الأول، فهذا الاختلاف فيما بين مشايخنا، واختلف آخر يتنا وبين المعتزلة، قالت المعتزلة: الملائكة أفضل من المؤمنين، وقال أهل السنة والجماعة: إن المؤمنين أفضل من الملائكة؛ لأن المؤمنين ركب فيهم الهوى مع العقل، والملائكة ركب فيهم العقل دون الهوى، ولهذا يشاب المؤمنون على أعمالهم ولا ثواب لأعمال الملائكة، وحسبت المعتزلة أن المفضل بالأعمال حتى قالت بتفضيل الملائكة على المؤمنين، وليس كما حسبت بل المفضل بالتفضيل كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٣)</sup> أضاف التفضيل إلى ذاته، وهذا الاختلاف يرجع إلى اختلافنا معهم في تقويم الأعمال إلى العباد ونفي خلق أفعالهم وقيل بذلك، ثم يروي عن الأنبياء والمرسلين أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، واختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما، قال بعضهم: عثمان أفضل من علي كما في مراتب الخلافة، وقال بعضهم: علي أفضل من عثمان، وقال بعضهم بتفضيل الشيخين وبحب الختتين، واختلفوا في تفضيل فاطمة وعائشة رضي الله عنهما، قال بعضهم: عائشة أفضل من فاطمة لأن درجتها مع النبي في الجنة، وقال بعضهم: فاطمة أفضل من عائشة لأن درجة عائشة إنما ارتفعت تبعاً للنبي صلى الله عليه وسلم.

\*\*\*

(١) الأعراف: ٢٣.

(٢) طه: ١١٥.

(٣) البقرة: ٢٥٣.



## باب آخر

قال الفقيه رحمه الله: قد ذكرنا مسائل هذا الباب إلا مسألة واحدة وهي مسألة خلق الجنة والنار، قلنا: مخلوقتان، وقالت الجهمية والمعتزلة: هما غير مخلوقتين؛ لأن الله تعالى ليس بعاجز عن خلقهما فبخلقهما وقت اشتراق الصريقين، ونرد عليهم بقوله تعالى في شأن الجنة: ﴿وَأَزَلَقْتُ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وفي شأن النار بقوله تعالى: ﴿أُحِيطَ لِلْكَافِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، ولأن قرهم يؤدي إلى تكذيب الله في خبره؛ لأنه تعالى خوف الكافرين بالنار ورغب المؤمنين في الجنة، والتخريف بالمعدوم والترغيب فيه لغو وعيب - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقوله في الكتاب: أما شيء أم ليسا بشيء؟ هذا أيضاً مختف فيه أن المعدوم شيء أم لا؟ قالت المعتزلة: هو شيء واحتجت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> والزلزلة معدومة فماها الله شيئاً، إلا أنه مقرر معناه: أن تكون الزلزلة شيئاً عظيماً وقت كونها ووجودها، لا أنه سماها في الحال شيئاً.

فإن قيل: لو كان المعدوم يسمى معلوماً لوصفنا الله بالجهل وحاشا أن يوصف الرب جل جلاله بالجهل، ولو سميناه شيئاً لقلنا بحدوث الأشياء بنفسها بقدومها وأزليتها، وهو بعينه مذهب الدهرية والزنادقة والأفلاكية وهم أشر من الدواب وأخبثها؛ لأنهم ينكرون الصانع ويقولون يقدم الدهر ويضيئون الأمور إلى الطبائع، فترد عليهم فنقول: بأن العالم يحدث وأن له محدثاً، والدليل على هذا تغير الأشياء وتكونها من حال إلى حال من رطوبة إلى يومية ومن صحة إلى سقم ومن قوة إلى ضعف ومن استواء إلى اعوجاج، فلو كانت

(١) التمرام: ٩٠.

(٢) البقرة: ٢٤.

(٣) الحج: ١.

بنفسها لما تغيرت عن حالها فلما تغيرت عن حالها دل أن لها مقبلاً ومعدداً  
وروي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ماظر دهرثياً وألقى عليه الحججة، فقال الدهري:  
إنما تغيرت الأشياء من حال إلى حال لأن بناءها على الطبائع الأربعة، رطوبة  
وبهوسة وبرودة وحرارة، فما دامت هذه الطبائع الأربع مستوية فصاحبها مستوي  
أيضاً، ومتى غلبت طبيعة منها على سائرها زالت عن الاستواء فزال استواء  
صاحبها أيضاً.

قال أبو حنيفة رحمه الله: أقررت بالصانع والمصنوع والغالب والمغلوب من حيث  
أنكرت؛ لأنك قلت: إحدى الطبائع تغلب على سائرها، وسائرها تصير مغلوبة،  
ثبت أن للعالم غالباً في الحكمة، فقد تعدينا من مسألتكم بقلنا: الغالب ليس هو  
إلا الصانع جلّت قدرته، الدهري يهذي فقال أبو حنيفة: لي أن أتكلم مع الخصم  
حتى يهذي وليس لي أن أتكلم حتى يجرس <sup>لأن الإخراص معجزة والمعجزة</sup>  
للأنبياء لا لغيرهم، فإذا الجنة والآل موجودتان عندنا والساعة لا تسمى شيئاً  
لأنها غير مخلوقة وغير موجوده <sup>عندنا</sup> خلافاً للمعركة؛ لأنها قالت: إن الساعة  
مخلوقة إلا أنها لا تظهر للأحياء فإذا مات الإنسان ظهرت له، واحتجت  
بقوله عليه السلام: «من مات فقد قامت قيامته» <sup>(١)</sup> إلا أنا نقول: إن معناه أنه يظهر له  
حال سعادته وشفافوته من ضيق القبر وسعة وكرمه روضة من رياض الجنة أو  
حفرة من حفر النيران وانتزاع الروح عن الإيمان أو عن الكفر، والدليل على ما  
قلنا أن الساعة منتشرة في السماء والأرض غير مقتصرة فلو كانت موجودة  
لكانت ظاهرة، قال أبو منصور: ما أهون القيامة في قول المعتزلة أنها موجودة فيها

(١) قال العراقي في تجميع الإحياء (٢٥/٤): «أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الموت من حديث  
أنس بن مالك ضعيف». اهـ. وعزاه السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٦٧٠) إلى الديلمي من  
حديث أنس أيضاً.

بيننا ولا تظهر أهوالها، واختلاف آخر في الجنة والنار أنهما ينفيان عند الجهمية والقدرية والمعتزلة، إلا أن المعتزلة لا يصرحون بذلك؛ لأنهم يجعلون الثواب بإزاء الأعمال الصالحة والعقاب بإزاء الكفر والمعاصي، والأعمال متناهية فكذلك ثوابها وعقابها إلا أنا نرد عليهم بقوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾<sup>(١)</sup>، وقال في نعم الجنة: ﴿لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مُنْتَوَعَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: القول ببقاء الجنة والنار على الأبد يؤدي إلى الشراكة في بقاء الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

قلنا: هذا من ترهاتكم لأن الجنة والنار لم يكونا فكانتا يتكوين الله إياهما وتدوام بدوام الله إياهما أيضًا، وقوله: لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ألبيته، وقد ذكرنا الكلام في الصفات، وهو يغضب ويرضى لأن من لا يغضب ولا يرضى لا يكون أمرًا ولا نهيًا - تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، غير أن غضبه ورضاه صفة لا هو ولا غيره، وقوله في الكتاب: غضبه عقوبته ورضاه ثوابه؛ لأن عقوبته ناره وثوابه جنته وهما محذوران، إلا أن عقوبته لما كانت بغضبه وثوابه لما كان برضاه جاز أن يقال: غضبه عقوبته ورضاه ثوابه.

\*\*\*

(١) التين: ٦.

(٢) الواقعة: ٣٣.

(٣) القصص: ٨٨.

## باب آخر

قد ذكرنا الإيمان مع تفاصيله وفروعه من قبل وقول ما هو في إصبعك، قد ذكرنا في الكتاب انتشار نور الإيمان أيضًا في جميع الأعضاء من قبل، وقوله: إذا قطعت الإصبع يذهب الإيمان منها إلى القلب.

قلنا: نعم، وهذا صحيح لأن المعنى الذي قلبه الإيمان في الجسد هو لا يتجزأ فقام بذلك المعنى.

فإن قيل: إذا مات العبد أين يذهب إيمانه، يكون مع روحه أو يكون مع بدنه؟ قلنا: لا بهذا ولا بذلك، ولكن بالمعنى الذي صار به العبد أهلاً للإيمان ولأنه صار صالحاً لعبادة ربه في حال حياته وجعله صالحاً لعبادته بعد مماته.

فإن قيل: أين ذلك المعنى؟ قلنا: هو تنوير الله تعالى حقيقة على ما بيناه من قبل، فإن قيل: أين تذهب سائر أعماله؟ قلنا: اتصلت بثواب الله تعالى أو بعقابه.

فإن قيل: بأي شيء يُعرف الله؟ قلنا: بجه اختلاف، قال بعضهم: يعرف بالعقل، وبه قالت المعتزلة، وعن هذا قالوا: إن الإيمان بالتقليد لا يصح، وقالوا بكفر العوام لأن الناس عندهم في العقل سواء، وسوا عقول الكفرة والفجرة مع عقول الأنبياء والرسل والأولياء، وقالت الأشعرية: يعرف الله بالله لا بغيره، وعن هذا قالوا: إن أحدًا لا يعرف الله حق معرفته وإن كان نبيًا مرسلًا أو ملكًا مقربًا وهو يعرف نفسه حق معرفته، وغيره من الملائكة والمؤمنين خالون عنه ولا يتعجب منهم هذا لأنهم شاكون في إيمانهم.

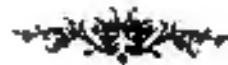
ونرد عليهم بقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْحَقُّ بِيَدِهِ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾... الآية؛ فالله يئن شهادة نفسه والملائكة وأولي العلم؛ فمن

أوجب الشك في شهادة العبد فقد أوجب الشك في شهادة الرب أيضًا، وقال الله تعالى في شأن الكفر: «سُعِفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ» ﴿٣٦﴾ مَا قَدَّرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴿٣٧﴾ أي ما عرفوا الله حق معرفته، فمن قال بأن المؤمن لا يعرف الله حق معرفته فقد أوقع النسوية بين المؤمن والكافر وكفى به قبحا وسيئا.

وأما مذهب أهل السنة والجماعة فهو أن الله يعرف بتعريفه ببيان طريقه ودلائله، إليه أشار بقوله تعالى: «وَهَدَيْتُهُ أَتَتَّبِعُ» ﴿٣٨﴾ وكما قال تعالى: «فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ﴿٣٩﴾، فإذا كانت المعرفة بتعريف الله ﷻ وقعت موقع الحقيقة، ولكن نحن لا نعبد حق عبادته؛ لأن الواحد منا وإن جمع عبادات أهل السموات والأرض وقربلت تلك العبادات كلها بنظرة واحدة التزمتم.

فإن قيل: إن العبادات بتوفيقه فلم تقع موقع الحقيقة، قلنا: لا نقول بأن العبادة الخالصة لا تقع موقع الحقيقة وليست هي بحق الله بل هي حق الله، ولكن معنى قولنا: لا نعبد حق عبادته أننا ضعفاء عاجزون لا نفتك عن التقصير وإيقاع الخلل في العبادة وهذا المعنى معترس في المعرفة، وبالله التوفيق.

تمت الرسالة بحمد الله وحسن توفيقه



(١) الحج: ٧٣-٧٤.

(٢) البلد: ١٠.

(٣) الزمر: ٢٢.



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد و اطلاع‌رسانی